Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (2): 354-378
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.2.19

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Measuring the impact of commodity dumping on the agricultural production sector in Iraq during the period 2004-2020

Zainab Mustafa Abed*, Shaimaa Saeed Mihi
College of Administration and Economics/ University of Zakho

Keywords:
Commodity dumping, Agricultural GDP, Model (ARDL).

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 30 Jun. 2024
Accepted 11 Aug. 2024
Available online 31 Dec. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Zainab Mustafa Abed
College of Administration and Economics/ University of Zakho

Abstract: The phenomenon of commodity dumping is one of the challenges facing the Iraqi economy, and this phenomenon had a great impact on its various aspects. As it led to the decline of the agricultural and industrial sector, increasing unemployment rates and increasing the tendency towards consumption. Due to the high percentage of imports significantly and increasing from year to year for different types of main commodities. Especially food and agriculture, and this phenomenon worsened in Iraq after 2003. The Iraqi markets have witnessed a great openness to imported goods, cheap prices and poor quality, which led to their competition for local agricultural products, and that the lack of import regulation laws and weakness in the control bodies contributed to the spread of this phenomenon. The importance of this study comes to show the negative impact of the phenomenon of commodity dumping on agricultural production, while the problem of the study was the extent of the impact of the phenomenon of dumping on agricultural production (domestic product) and is it possible to determine the size of the damage generated from this phenomenon. The study relied on the combination of the descriptive and quantitative approach depending on scientific sources, including the method of joint integration and the model (ARDL). The study adopted To measure and analyze the relationship between agricultural production represented by (domestic product) as a dependent variable and between commodity dumping represented by commodity, agricultural and total imports as independent variables. The standard results indicated that the explanatory variables of food, agricultural and total imports adversely affect statistically significant on the dependent variable agricultural GDP in the short and long term, and therefore the policy of commodity dumping directly affects agricultural production in Iraq during the study period.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (2): 354-378
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.2.19

قياس أثر الاغراق السلعي على قطاع الانتاج الزراعي في العراق خلال المدة 2004-2020

زينب مصطفى عبد **شيماء سعيد محي**
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة زاخو

المستخلص

تعد ظاهرة الاغراق السلعي من أهم المخاطر التي تواجه الاقتصاد العراقي, لذلك يجب دراستها بشكل جدي للحد منها ولهذه الظاهرة كان لها الأثر الكبير على مختلف جوانب الوضع الاقتصادي, إذ أدت إلى تراجع القطاع الزراعي والصناعي وتزايد معدلات البطالة وزيادة الميل نحو الاستهلاك، نظرا لارتفاع نسبة الاستيراد بشكل كبير وتزايدها من سنة إلى أخرى ولأنواع مختلفة من السلع الرئيسية وخاصة المواد الغذائية والزراعية، وتفاقمت هذه الظاهرة في العراق بعد عام 2003، إذ شهدت الاسواق العراقية انفتاحا كبيرا على السلع المستوردة والرخيصة الثمن وذات نوعية رديئة مما أدى إلى منافستها للمنتجات المحلية الزراعية، وإن عدم وجود قوانين تنظيم الاستيراد وضعف في أجهزة الرقابة ساهم في تفاقم هذه الظاهرة، تأتي أهمية هذه الدراسة الى بيان التأثير السلبي لظاهرة الاغراق السلعي على الانتاج الزراعي، بينما تمثلت مشكلة الدراسة في مدى تأثير ظاهرة الاغراق على الانتاج الزراعي (الناتج المحلي) وهل من الممكن تحديد حجم الاضرار المتولدة من هذه الظاهرة، اعتمدت الدراسة على المزج بين المنهج الوصفي والكمي اعتمادا على المصادر العلمية، منها أسلوب التكامل المشترك ونموذج (ARDL) واعتمدت الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين الانتاج الزراعي متمثل (بالناتج المحلي) كمتغير تابع وبين الاغراق السلعي متمثلا بالاستيرادات السلعية والزراعية والاجمالية كمتغيرات مستقلة، وأشارت النتائج القياسية أن المتغيرات التفسيرية للاستيرادات الغذائية والزراعية والاجمالية تؤثر بشكل عكسي وذات معنوية احصائية على المتغير التابع الناتج المحلي الزراعي في الآجل القصير والآجل الطويل ومن ثم فأن سياسة الاغراق السلعي تؤثر بشكل مباشر بالإنتاج الزراعي في العراق خلال مدة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الاغراق السلعي، الناتج المحلي الزراعي، نموذج (ARDL).

المقدمة

أصبح العالم بمسافاته المتباعدة أصغر من الدولة الواحدة في السنوات القليلة الماضية، بطبيعة الحال فإن بذلك يؤثر على مختلف الجوانب منها التجارية، كما توجه العالم بأسره إلى تحرير التعامل وتحفيز التصدير برفع نسبة نمو الاقتصاد في الدولة سيؤدي إلى خلق جو من التنافس فيما بين السلع ومصدريها ومنتجيها المحليين للاستحواذ على خيارات المستهلك، ومنها استحواذ على أكبر نسبة من السوق في مختلف دول العالم. وهذا ما يؤدي إلى استعمال طرق قد تكون غير مقبولا وممارسات ضارة بالتجارة وحريتها في الدولة التي تواجه بها هؤلاء المتنافسون، يكون كل متنافس سواء كان مصدرا أو منتجا محليا سيسعى إلى كسب أكبر حصة سوقية في أصناف منافسيه بمختلف الطرق وهدفه في ذلك احتكار السوق أو الحصول على نسبة أكبر، وهي أمور مقبولة أن تمت وفقا للمتطلبات التجارية المشروعة، لكن هنالك من يسعى إلى الاستحواذ والاحتكار بوسائل غير مشروعة، كمن يعتمد على دعم الحكومة في بقاء تنافسيته، وهناك من يعتمد أسلوب الإغراق المؤقت الذي يمكن فيه تحمل الخسارة مدة زمنية ما، قصد الإضرار بالغير المنافس وإزاحته للسوق، ثم تعويض تلك الخسائر

بعد احتكاره للسوق أو الحصة الأكبر منها، ومن هنا يرى أن الإغراق يعد من أهم الوسائل أو أهم مدخل للاحتكار. وهذا الإغراق الذي ما من شك سيؤثر سلبا على الحياة التجارية العادية لمختلف أطراف العلاقة فيها، من مصدرين ومستوردين ومنتجين محليين لنفس المنتجات الإغراقية، خاصة وإن أضراره لها أوجه كثيرة اقتصادية واجتماعية جراء مساسها بالصناعة المحلية لمثل المنتجات الإغراقية، لذلك دأبت مختلف دول العالم خاصة منها المتقدمة إلى إيجاد قواعد لمحاربة هذه الظاهرة المضرة بالتجارة.

تستعرض هذه الدراسة في مبحثها الأول تحليلا نظريا لظاهرة الإغراق من خلال التعرف بصورة موجزة لنشأة الإغراق السلعي، وبعض تعريفاته المختلفة وانواعه وشروطه، والنظريات الاقتصادية لهذه الظاهرة وطرق حسابها، كما تقدم في المبحث الثاني يعرض واقع الاغراق السلعي بعد عام 2003، وأجمالي الاستيرادات العراقية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020)، وكذلك أجمالي الانتاج الزراعي ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020)، أما بالنسبة للمبحث الثالث يستعرض الجانب التطبيقي لهذه الظاهرة.

المبحث الأول: منهجية البحث

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة في أثارت الأسئلة الآتية:

- مدى تأثير ظاهرة الاغراق على الانتاج الزراعي (الناتج المحلي).
- وهل من الممكن تحديد حجم الأضرار المتولدة من هذه الظاهرة.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين الانتاج الزراعي متمثلا بـ (الناتج المحلي) والاغراق السلعي متمثلا بـ (الاستيرادات الغذائية والزراعية والاجمالية) خلال مدة الدراسة.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الموضوع من خلال بيان تأثير الاغراق السلعي على الانتاج الزراعي والتي لها التأثير السلبي على الناتج المحلي والسبب في تدهور وضياع وقتل الابداع والتطور في الصناعات الوطنية.

فرضية الدراسة: في ضوء مشكلة الدراسة وهدفها يتبين لنا أن ظاهرة الاغراق يشكل تحديا خطيرا يواجه الاقتصاد العراقي، لما له من أثر سلبي على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وتدهور الانتاج الزراعي والصناعي، مما يتطلب تبني استراتيجية وطنية لمنع الاغراق ودعم المنتج المحلي.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المزج بين المنهج الوصفي والكمي اعتمادا على المصادر العلمية، منها اسلوب التكامل المشترك ونموذج (ARDL) بأتباع اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews12 للوصول إلى أهداف الدراسة وفضلا عن التحليل الاقتصادي للمؤشرات الاقتصادية التي لها صلة بالدراسة.

حدود الدراسة: تتمثل الحدود المكانية للدراسة بدولة العراق، بينما تمتد الحدود الزمانية للسنوات من 2004 ولغاية 2020.

العرض المرجعي (الدراسات السابقة)

1. **دراسة (عبد العظيم، خليل، 2022) بعنوان "تأثير الإغراق على الاقتصاد المصري وجهود مواجهته على الصعيدين المحلي والدولي":** دراسة تحليلية تتمثل الدراسة في بيان ظاهرة الإغراق على المستويين المحلي والدولي ومعرفة أثره على التجارة الخارجية لمصر، حيث أصبح الاغراق أحد الممارسات الضارة التي استخدمت كأداة لتقويض المنافسة والوصول إلى سوق احتكار يستطيع

فيه المنتجين الدوليين السيطرة على الاسواق وتعظيم أرباحهم من خلال زيادة حجم حصصهم السوقية ورفع الأسعار في مرحلة تالية، وضعت الدراسة عدة فروض منها أن اتفاق مكافحة الإغراق قد ساعد على تعظيم المكاسب التجارية للدول الكبرى، والفرض الآخر هو كفاءة النظام المصري لمكافحة الإغراق. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي من خلال استخدام الأسلوب التحليلي الوصفي للمؤشرات المتعلقة بموضوع الدراسة من جوانبه المختلفة. توصلت الدراسة استخدام الدول التجارية الكبرى سياسة مكافحة الإغراق كأداة حماية جديدة لتعظيم مكاسبها التجارية.

2. دراسة (Aradhna Aggarwal, 2020) بعنوان:

"The Anti-Dumping Agreement and Developing Countries: An Introduction"

توضح هذه الدراسة نشأة وتطور اتفاقية مكافحة الإغراق (ADA) من منظور البلدان النامية. كما يحدد تطور الأحكام القانونية في الاتفاقية الحالية وADA الحالي بطريقة غير فنية من وجهة نظر الدول النامية، شرح استخدام مكافحة الإغراق في البلدان المتقدمة والنامية في إطار مقارن. ثم يتعامل مع مختلف المبررات الاقتصادية وغير الاقتصادية لاستخدام مكافحة الإغراق. تم الإبلاغ عن مقترحات واسعة النطاق لإصلاح قانون مكافحة الإغراق لمنظمة التجارة العالمية. وأخيراً يشير إلى الاقتراحات المتعلقة بالمقترحات التي تحتاج هذه الدول إلى التركيز عليها في الجولة الحالية من المفاوضات. ويظهر إلى أن الاتفاقية وتنفيذها متحيزان بشدة ضد البلدان النامية.

3. دراسة (Mavroidis & Thomas, 2018) بعنوان:

"Zeroing in onTargeted Dumping Did the AB Hit in US-Washing Machines"?

هدفت الدراسة لتمديد هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية AB لحضر التصفير إلى ما يسمى بالطريقة الاستثنائية وتوصلت الدراسة إلى النهج المقترح من AB لتجميع مبالغ الإغراق قد تكون مشابهة للتصفير الأقل لكنها تسعى للقضاء على التصفير يوما بعد يوم.

4. دراسة (Felbermayr and el, 2018) بعنوان:

" The Trade Effects of Anti-Dumping duties: Firm –Level Evidence From China "

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الاعلانات في الصادرات وكيفية تصميم سياسات مكافحة الإغراق. وتوصلت الدراسة إلى أن رسوم الاعلانات تقلل من الصادرات وتحث على خروج الشركات ولكنها لا تؤثر في أسعار المنتجين، ولكن هذه النتيجة تختلف باختلاف القطاعات كما يتضح أيضا اختلاف طريقة التفاعل مع الواردات من كل من الاتحاد الاوربي وأمريكا ومن ثم لها أكبر التأثير في تصميم سياسات مكافحة الإغراق.

5. دراسة (غناوي، 2012) بعنوان "الإغراق وتحدياته في نطاق منظمة التجارة العالمية "نماج لسلع زراعية مختارة": الدراسة تهدف إلى بيان أثر الاغراق على القطاع الزراعي لاقتصاديات دول مختارة من خلال الاسترشاد ببعض التجارب العالمية والعمل على بيان الخوط العريضة التي يمكن بموجبها الوقوف ضد هذه الممارسة غير المشروعة عبر منظمة التجارة العالمية (WTO)، توصلت الدراسة أنه لازال دور (WTO) محدودا وقاصرا في تناول وحل أغلب مشكلات تجارة المواد الأولية والسلع الزراعية كونها تخص الدول النامية مقارنة بالسلع المصنعة التي تخص تجارة الدول

المتقدمة وأن تجارة السلع الزراعية والمواد الأولية لازالت لم تحل بسبب دور الدول المتقدمة وخاصة المشكلة القامة بين أمريكا والاتحاد الأوربي.

6. **دراسة (حنتوش، 2011) بعنوان "الآثار السلبية للإغراق التجاري في العراق"** تهتم هذه الدراسة بمعالجة عملية الإغراق التجاري في العراق. يكون ذلك من خلال تفسير عملية الاغراق ومضارته، وتذليل مشكلات الاقتصاد العراقي والبدء ببنائه على أسس علمية وصولا للتنمية المستدامة التي تحقق وتلبي احتياجات الشعب العراقي، توصلت الدراسة إلى أنه لغرض مواجهة الإغراق يجب اتخاذ نقاط معينة ألا وهي تفعيل القوانين الخاصة يمنع عملية الإغراق التي تضمنها القانون رقم 23 لسنة 1984 وتفعيل قانون حماية المنتجات العراقية الذي أصدره مجلس النواب العراقي نهاية عام 2009 وصادق عليه مجلس الرئاسة في 12 كانون الثاني2010، أما بالنسبة للنقطة الثانية التشديد على التزام كل من الموردين بضرورة الحصول إجازات الاستيراد الرسمية التي تصدرها الغرف التجارية في العراق، والنقطة الأخيرة أكدت على ضرورة العمل بقوانين مؤسسة التنمية الصناعية وإجراءاتها وتفعيل قوانين واجراءات وزارة الزراعة والمصرف الزراعي بما ينسجم وإعادة تأهيل الاقتصاد العراقي.

7. **دراسة (Irene Brambilla and others, 2010) بعنوان:**

"Adjusting to Trade Policy: Evidence from U.S. Antidumping Duties on Vietnam"

هدفت الدراسة إلى أنه في عام 2003، بعد مزاعم الإغراق، فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية مكلفة على واردات سمك السلور من فيتنام. ونتيجة لذلك، انخفضت الصادرات الفيتنامية من سمك السلور إلى سوق الولايات المتحدة بشكل حاد. بفرض رسوم للأسر الفيتنامية، نستكشف استجابات مربين سمك السلور في دلتا نهر ميكونغ بين عامي 2002 و2004. كما وهدفت الدراسة إلى تعديلات أخرى ليس فقط في إنتاج سمك السلور ولكن أيضًا في الأنشطة الاقتصادية الأخرى. نجد أنه خلال هذه الفترة، كان معدل نمو الدخل أقل بكثير بين الأسر الأكثر إنضاما نسبيا في تربية سمك السلور في عام 2002. ويفسر مصدر هذا النمو البطيء بالانخفاض النسبي في كل من دخل سمك السلور والإيرادات من سوء أخرى وإن أنشطة المزارع الأخرى المتنوعة مثل تربية الدواجن وتربية الماشية. لم تقم الأسر بتعديل عرض العمالة، على الأرجح بسبب قيود التوظيف خارج المزرعة. كما نوثق أن الأسر الأكثر تعرضًا للصدمة قللت من حصة الاستثمار المخصصة لسمك السلور، أثناء الاستبدال في الزراعة.

8. **دراسة (Neufeld,2001) بعنوان:**

"Anti-Dumping and Countervailing Procedures – Use or Abus Implications For Developing Countries

أصبحت تدابير مكافحة الإغراق (AD) والتعويض (CV) بدائل معروفة للحواجز التجارية التقليدية، والتي يتم تقليلها تدريجيا في سياق تحرير التجارة الإقليمية والمتعددة الأطراف. وبما أن منظمة التجارة العالمية القانونية، أصبحت الأداة القضائية للأطراف الخاصة التي تبحث عن قيود قسرية على المنافسة من قبل الحكومة، واللجوء إلى إجراءات AD وCV أداة متكررة لمعالجة المشاكل الناشئة في سياق التجارة الحرة. تم تصميمه كآلية تصحيحية، وخاصة مكافحة الإغراق لأغراض حمائية. استبدال الحواجز التجارية التقليدية القائمة على التعريفات تدريجياً، فإن النهوض بهذه الممارسات يعرض للخطر فوائد خفض التعريفات الجمركية وتزايد التكامل الاقتصادي.

المبحث الثاني: الإطار النظري للإغراق

أولاً. مدخل مفاهيمي للإغراق: يعد الإغراق من أكثر المواضيع جدلاً خاصة بالنسبة للدول النامية (الغزو، 2014: 3)، إذا يعد الإغراق أحد نتائج المنافسة العالمية غير المشروعة، فالدول المتقدمة لا تراعي ظروف الدول النامية، إذا تقوم بإغراق اسواقها بمنتجاتها المختلفة وبأسعار في متناول الجميع، وهذا بدوره يؤثر سلبا على اقتصاد الدول المستوردة (الألفي، 2011: 7)، والعراق واحد من هذه الدول والتي تواجه الإغراق السلعي وله تأثير سلبي على الاقتصاد العراقي، إذا أدت سيادة ظاهرة إغراق الأسواق العراقية بسلع رديئة ورخيصة والتي تكون منافسة للسلع العراقية المماثلة سواء كان للقطاع الخاص أو العام من دون تدخل حكومي وانتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري والغش التجاري مما أدى هذا الوضع إلى انهيار القطاع الخاص في العراق تماما(البياتي، 2018: 81)، علما أن الصناعة العراقية خلال سنوات الحصار الاقتصادي الذي الحق الضرر بكافة فروعها استطاعت الصمود والنجاح وسد حاجة السوق العراقية من السلع والمنتجات وذلك باستغلالها الموارد الطبيعية التي يمتلكها البلد وتلبيه حاجة المستهلك المحلي على الرغم من الصعوبات والمعوقات التي حدثت بشكل صريح من مواكب التطورات العالمية واعتماد المكننة الحديثة في عملية التصنيع (عبدالرحمن، جميل، 2011: 281) بعد ذلك شهدت السوق العراقية عام 2003 انفتاحا كبيرا على السلع المستوردة والتي تكون ذات نوعية رديئة ورخيصة الثمن مما أدى إلى منافستها للمنتجات المحلية، وكان ذلك أحد أسباب انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي، واضعاف القدرة على تكوين قاعدة وطنية لتطوير القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية، ومن ثم عدم قدرتها على منافسة السلع الأجنبية من حيث النوعية والسعر(زيون، كاظم، 2014: 91).

كما له أضرار عديدة على الدول من الناحية الاقتصادية فهو يؤثر سلبيا على الصناعات المحلية، وعلى حرية التجارة في الأسواق الدولية فالإغراق يقوم على بيع المنتجات والسلع في دولة أخرى بسعر أقل من تكلفة إنتاجها، لذا أولت الدول الرعاية اللازمة الى مكافحة الاغراق وحماية صناعاتها محليا كما قامت عدة اتفاقيات دولية واقليمية لمكافحة الاغراق والحد من أثاره السلبية (علي، 2022: 7).

ثانياً. نشأة الإغراق: ظهر مصطلح الاغراق في القرن التاسع عشر، وتحديدا أبان حرب الاستقلال الأمريكية أن مصطلح الاغراق ليس من المصطلحات الحديثة في عالم التجارة الدولية وادبيات الاقتصاد خلال هذه الفترة شرعت سلطات الاحتلال الانكليزي في إغراق أسواق مستعمراتها بسلع صناعية متميزة، الهدف من ذلك هو أعاقة الصناعات الوليدة في هذه المستعمرات لاسيما في الولايات المتحدة الامريكية بغية إبقاءها معتمدة على المنتجات الانكليزية (البياتي، 2018: 7)، بدأت الدول بسن تشريعات بتنظيم مجالات التجارة المتبادلة، وكما تراءت الاخطاء الاقتصادية للإغراق على المنتوج المحلي والسوق الداخلية للدول، كان لابد من إيجاد حلول تنظيمية له (لخضر، 2013: 49)، كانت كندا أول الدول التي أصدرت قانون لمكافحة ظاهرة الاغراق في العام 1905 وفيما بعد تبعتها كل من نيوزيلندا واستراليا في العام 1905-1906 (لخضر، 2019: 34)، في عام 1914 بدأت الادبيات الاقتصادية اهتماما أكبر بسياسة الاغراق في التجارة الدولية، كما بحثت حول قضايا المنافسة بين المنتجين على نطاق الأسواق المحلية التابعة لها، وكشفت اهتمامها في الحرب العالمية الأولى بسياسة الاغراق وطرق مواجهتها (داوود، 2020: 4)، في عام 1916 قامت الولايات المتحدة بإمضاء التعريفة الجمركية التعريفية الحمائية والتي كانت البارزة والأولى من نوعها في الولايات

المتحدة الأمريكية، وفي عام 1919 قام بعض الاقتصاديين بتحليل نشوء الممارسات لسياسة الاغراق، والتي أعدت ناتج للازمات الخاصة بالتجارة عبر السوق المجهزة وأسعارها المنخفضة السادة، في عام 1938 حيث أنه في ذلك الحين تصاحب المصدرون البريطانيون الأسواق الأمريكية بالمنتجات المصنعة، وبهذا فقد أصبح المصطلح بالإغراق يشير إلى عملية البيع بالأسعار المنخفضة في الأسواق البعيدة كنواتج طبيعية لاستعمال هذا المصطلح لكن على الرغم من ذلك فأن استعمال من هذه الكلمة، وبهذا المدلول أو المعنى لم تعرفه الادبيات الاقتصادية حتى القرن العشرين (الكعبي، 2010: 59).

يمكن القول تاريخيا إن الاغراق والإجراءات المضادة له عرف منذ بداية العشرين، واستمرت الدول الصناعية المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودول الاتحاد الأوربي تعارض إخضاع قوانين الاغراق لقواعد الجات، وفي منتصف القرن العشرين خضعت السياسات الخاصة بالإجراءات المضادة للإغراق الى اتفاقية المادة السادسة في الجات، واتسمت هذه الاتفاقية بالغموض وعدم الوضوح في المناقشات الموسعة لها، إن سبب عدم وصول الأطراف إلى رأي جامع حول المسائل المرتبطة بالإغراق إلا بعد سلسلة عديدة من المفاوضات مدد، بالدرجة الأولى إلى عدم صدق النوايا، أي انتقاء النية الحسنة بالنظر إلى وجود اختلاف بين القوى الاقتصادية العظمى على غرار الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي وتحديدا، ولعله من صالح هذه الدول أن ذلك الإبقاء على الاختلاف لكونهم المسيطرين على مجريات التجارة الدولية في ذلك الوقت (الصالح، 2016: 48).

ثالثاً. مفهوم الإغراق: وردت العديد من التعريفات حول مفهوم الاغراق السلعي فالبعض عرفه على أنه بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن كلفة انتاجها، أو يقل عن الثمن الذي تباع في السوق المحلية مما يعني نظام البيع بسعرين أحدهما مرتفع في السوق الداخلي وآخر منخفض في السوق الخارجية (زبون، كاظم، 2014: 92).

عرف الإغراق في اللغة: الإغراق في الشيء، جاوز الحدود بالغ فيه (داوود، 2020: 488)، كما عرفت أيضا بأنه قيام الدولة بتصدير منتج بسعر يقل عن قيمته المعتادة أقل من السعر بيعها المحلي أو أقل من تكاليف أتناجها، أو يقل عن السعر المقابل لمنتج مماثل يباع في دولة التصدير وهو أسلوب يتبع عادة من قبل الشركات المصدرة التي تبيع في سوق دولة أخرى يختلف عن الدعم الذي يتبع عن تدخل الدولة (نعمة، 2014: 19)، الاغراق من وجهة نظر الاقتصادي الامريكي Paul Akrugmoun حيث يذكر بأنه شكل من أشكال التمييز السعري (price-discrimination) حيث يذكر بأنه في الأسواق المنافسة غير التامة. تفرض الشركات في بعض الاحيان سعرا واحدا لسلعة معينة عندما تصدر تلك السلعة وسعرا مختلفا لنفس السلعة عندما تباع في الأسواق المحلية (نعمة، 2014: 12). كما عرف الإغراق بأنه تصدير سلع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج أو عندما يكون سعر البضائع المصدرة أقل من السعر المحلي للبضائع؛ أو عندما يكون سعر البضائع المصدرة أقل مقارنة بالسعر في السوق الثالثة. تعتبر معظم أشكال التمييز في الأسعار بمثابة إغراق أي تمييز في الأسعار هو إغراق، باستثناء الحالة التي يكون فيها السعر المحلي هو الأدنى وجميع أسعار التصدير في المستوى نفسه (Serences & Kozelova, 2021: 7).

عرف كذلك أن الإغراق بمفهومه البسيط هو أحد السياسات التجارية غير المشروعة أحيانا في التجارة الدولية، والتي تتمثل في تصدير منتج بسعر أقل من سعر تداوله في السوق المحلي للبلد المصدر، أو تصديره بسعر أقل من قيمة تكلفته، حيث تقوم المشاريع عادة بتصدير منتجاتها بأسعار

منخفضة جدا، لتكون قادرة على السيطرة على الأسواق في الخارج والقضاء على المنافسة الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة (Dadoosh, & Alomary, 2021: 12).

عرفت الأمم المتحدة لأول مرة مفهوم الإغراق عام 1922 بأنه وجود استراتيجية للإغراق مسألة ممكنة إذا تمت المبيعات الموجهة للتصدير تقل عن السعر المسجل في البلد المستورد أو بثمن أدنى من سعر التكلفة (صالح، 2012: 4).

رابعاً. أنواع الإغراق وشروطه: للإغراق أنواع عديدة بحيث أنه لكل نوع من أنواع الإغراق ميزة يتميز بها عن غيره وفيما يأتي يمكننا التعرف على أهم أنواعه:

1. **الإغراق العارض أو الطارئ:** يكون هذا النوع من الإغراق غير قصدي ويحدث هذا النوع كثيرا حينما يرغب المنتج في التخلص من فائض انتاجه في آخر الموسم فيلقى به في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة حتى لا يضطر إلى تخفيض أسعارها في السوق الداخلية كذلك، ثم يجبر على رفع أسعارها مرة أخرى مما يؤثر على موقعه التنافسي (لخضر، 2013: 37)، يرتبط هذا الإغراق بظروف استثنائية ويرجع إلى وجود فائض في الإنتاج، حدث نتيجة خطأ في تقدير الطلب أو نتج عن حالة فساد منتوجه، أو زيادة تكلفته نتيجة طول مدة حفظه، يلجأ إلى التخلص من المنتوج المهدد بالفساد (كاظم، 2011: 83).
2. **الإغراق المؤقت:** يسمى كذلك بالإغراق القصير الأجل، هذا النوع من الإغراق يختلف عن سابقه من حيث الهدف حيث يكون الإغراق العارض الهدف منه يكون في التخلص من الفائض دون التخلص من المنافسين. بينما الإغراق المؤقت يتمثل في الإغراق المؤقت الذي ينتهي ويختفي بعد تحقيق الغرض المنشأ من أجله مثالا على ذلك خفض المؤقت للأسعار، بقصد فتح سوق أجنبية، أو المقصد منها خفض مؤقت لأسعار البيع لمنافسة الأجانب ولمنع اقامة مشروعات جديدة وطرد المنافسين من الأسواق (نسيمة، 2016: 84)، هذا النوع من الاغراق قد يتحمل الفرق في هذه الفترة القصيرة خسائر كبيرة جراء خفضه للأسعار، وسيحاول تعويضها بعد تحقيقه لهدفه، ونظرا للأخطار الهائلة التي قد يحدثها هذا النوع من الإغراق ولو في مدة قصيرة فهو في الغالب يقوم بخفض أسعار المنتج إلى ما دون متوسط تكلفته تحقيقا للغرض. فأن ذلك يدي الى ضرورة مكافحته بإدراجه ضمن الممارسات الخطيرة وغير المشروعة الضارة بالتجارة ككل (لخضر، 2013: 37).
3. **الإغراق المستمر او الطويل الآجل:** ويسمى بالإغراق الاستراتيجي ويحصل نتيجة للتميز الاحتكاري في الأسعار إذ يقوم هذا النوع على سياسة التمييز السعري بين سوقين، وهو من أسوء أنواع الإغراق، الهدف منه هو الاستمرار لفترة طويلة ووفق خطة استراتيجية مدروسة لبيع المنتجات المحلية في السوق الاجنبية ويقوم على أساس التمييز السعري للسلعة، ويتم بيع جزء من الانتاج في السوق الأجنبية بسعر أقل من سعر بيع المنتج نفسه في السوق المحلية أو بسعر أقل من تكلفة صنع السلعة.

   ويرى بعض الاقتصاديين أنه مقيد وذو آثار ايجابية حتى سماه بـ (الإغراق المفيد أو النافع) إلا أنه له أيضاً أثاره السلبية وخاصة إذا كان صيغة افتراسيه (صعيليك، 2019: 248).
4. **الإغراق الدائم:** يمثل الإغراق الدائم أهم أنواع الإغراق وأكثرها شيوعا في الوقت الحالي، ويسمى الإغراق الاستراتيجي، يحصل نتيجة للتمييز الاحتكاري في الاسعار بين سوقين، إذ يقوم هذا النوع على سياسة التمييز السعري (البدري، خليل، 2022: 169).

شروط الإغراق: يندرج الإغراق ضمن الممارسات غير المشروعة بعده يعرقل المنافسة الحرة من جهة، ويدعم المنتوج الأجنبي على حساب المنتوج المحلي من جهة أخرى، وعليه فإن الإغراق يقوم على ضرورة توفر شروط ثلاث، تحقق فعل الإغراق بعدّه فعل غير مشروع منها (رزيقة، 2021: 11):

- ❖ **وقوع الضرر في الصناعة المحلية:** ويحصل هذا عندما يكون حجم الواردات المغرقة سواء بشكل مطلق أو بالنسبة للإنتاج أو الاستهلاك في الدولة والذي يؤثر على الأسعار مما يؤدي الى انخفاض بيع المنتجات المغرقة المستوردة عن أسعر بيع السلعة المحلية المماثلة، ويمنع الأسعار المحلية من الزيادة التي كان من الممكن حدوثها (علي، 2022: 34).
- ❖ **وقوع حالة الإغراق:** تحصل ظاهرة الإغراق عندما يكون هنالك وضع احتكاري بين المنتجين للسلعة، فعدم وجود مثل هذا الاحتكار لا يؤدي إلى بيع السلع في الأسواق الدولية بسعر أقل من تكاليف انتاجها، أي أن الإغراق يرتبط بشكل أساسي على وجود الاحتكارات (البياتي، 2018: 7).
- ❖ **توافر العلاقة السببية بين الواردات ووجود الضرر:** أن يتم أثبات أن الواردات المغرقة من جراء تأثيرها على أسعار المنتجات المماثلة للعضو المستورد، قد تسبب في الإضرار بالصناعة المحلية بصورة مباشرة، فإذا ما ثبت تحقق الشروط السابقة فإنه يمكن للدولة المستوردة والمتضررة من ذلك الإغراق أن تتخذ التدابير الوقائية ضد المنتجات المغرقة (نعمة، 2014، 20)، أي أن يثبت بالدليل القاطع أن الواردات المغرقة بمفردها عن التي تسببت الضرر الواقع على الصناعة المحلية، بحيث أنه إذا نجم الضرر عن أسباب أخرى، كالمنافسة غير المشروعة أو التطور التكنلوجي، فأن هذا الضرر لا يعود إلى الواردات ومن م تنتفي رابطة السبب (الألفي، 2011: 12).

خامساً. أهم النظريات المفسرة للإغراق وطرق حسابها: عندما تناولنا الإطار النظري لظاهرة الإغراق والتي تعد أحد الممارسات الناشئة في أسواق التجارة الدولية أن نبحث في أهم النظريات المفسرة لسلوك الإغراق، من خلال التعرف على سيكولوجية التفكير الاقتصادي لدى الشركات والمنظمات وسبب لجوءها إلى هذا الأسلوب من التعامل التجاري.

ولعل من أهم النظريات التي حاولت تفسير هذا السلوك التجاري غير العادل يكمن فيما يأتي:

1. **نظرية التمييز السعري:** هذه النظرية تهدف الى ممارسة سلوك التمييز في أسعار السلع والخدمات المطروحة في سوق الدولة المستوردة هو تعظيم المبيعات من أجل الحصول على الأرباح عن طريق ممارسة أقصى حد من البيع المنخفض الذي تتضاءل فيه قيمة السلعة المصدرة حتى لو أدى ذلك إلى تحقيق حد أدنى من مستوى الربح الذي يطالب به المساهمين، ومن ثم يتحقق الإغراق حتى لو كان السوق مكتظا بالأعوان والتجار، بمعنى أن الإغراق يتحقق كلما أنخفض هامش الربح المراد تحقيقه (الصالح، 2016: 50).
2. **نظرية تعظيم المبيعات:** تقوم هذه النظرية أن الدافع الأساسي إلى حدوث الإغراق في بعض الأسواق هو رغبة المنتج المصدر تعظيم مبيعاته بالدرجة الأولى وبموجب هذه النظرية فإن المنتج قد يتقاضى سعرا منخفضا في سوق معين من أجل تعظيم مبيعاته في هذا السوق، غير أنه في الغالب يكون مقيدا بتحقيق حد أدنى من مستوى الربح يطالب المساهمون أو المالكون في حالة انفصال الإدارة عن الملكية ومن ثم يكون الاغراق أكر احتمالا كلما أنخفض قيد الربح المطلوب تحقيقه (العناني، 2016: 638).
3. **نظرية التسعير الافتراسي:** هذه النظرية تفسر الإغراق بأنه سلوك يلجأ إليه المنتجين من أجل أقصاء المنافسين في سوق التصدير، إذ يقوم المنتجين بتخفيض منتجاتهم إلى حد أقل بكثير من أعار

المنافسين، قد يدل الأمر في بعض الأحيان إلى تخفيض الأسعار بأقل من التكلفة المتوسطة للإنتاج بشكل مؤقت من تحقق الأهداف المنشودة (علي، 2022: 14).

4. **نظرية الاغراق المتبادل لـ (كورجمان وبراندير):** تفرض هذه النظرية أن هناك بلدين متماثلان من حيث الحجم وعوامل الانتاج وأذواق المستهلكين، وفي حالة انعدام التبادل التجاري بينهما فسوف يكون هناك محتكر واحد في كل بلد يتحكم في الانتاج السلع المنتجة، وفي ضل انخفاض تكاليف الانتاج سوف يقوم منتج البلد الأول ببيع نصف أنتاجه في السوق المحلية ومصير النصف الآخر إلى البلد الثاني وسيضطر كل واحد من المنتجين في كلا البلدين إلى بيع سلعته في البلد الآخر بسعر أدنى من السعر في السوق المحلية بما يدعى سعر الشحن (البياتي، 2018: 8).
5. **نظرية اختراق السوق:** إن المنتج يريد أن يخلق ميزة تنافسية في الأسواق الجديدة، ويأخذ مكانا فيها. ومن أجل ذلك يقوم المنتج بتخفيض أسعار منتجاته من أسعار المنتجات المماثلة في السوق، وذلك من أجل أن يضمن لنفسه حصة سوقية ثانية. ومن ثم يقوم برفع سعرها في مرحلة لاحقة (الجرف، 2011: 369).

كيفية حساب الإغراق: لتحديد وجود الإغراق يتم حساب الفرق بين القيمة العادية (سعر البيع في السوق المحلي لبلد التصدير) وسعر التصدير، حيث يتم احتساب الفرق بين قيمته العادية وسعر التصدير فتحدث عملية الإغراق للبلد المصدر عندما تكون القيمة العادية تزيد عن سعر التصدير بنسبة 2% من سعر التصدير(البياتي، 2018: 85).

1. القيمة العادية للمنتج لمعرفة سعره في مجرى التجارة العادية عندما يخصص للاستهلاك في سوق البلد المصدر، ولكن في حالات عديدة قد يكون من غير الممكن تحديد القيمة العادية على هذا النحو البسيط (عندما لا يوجد مبيعات للمنتج في سوق لد التصدير). لذا يلجأ إلى سعر مقارن للمنتج المثيل عندما يصدر الى دولة ثالثة مناسبة. أو يمكن اللجوء الى حسابات القيمة العادية المركبة والتي تحسب على أساس تكلفة الإنتاج مضافا إليها تكلفة البيع والتسويق والتكلفة العمومية والمصاريف الادارية والارباح وعناصر وتفاصيل أخرى تتعلق بالحسابات (عثمان، 2006: 15).
2. سعر التصدير يقصد بسعر التصدير هو السعر المدفوع أو مستحق الدفع للمنتج حينما يباع الى البلد المستورد من البلد المصدر ولكن يتم إثبات الإغراق يجب أن يقل سعر التصدير عن قيمته العادية وللمعلومات المحاسبية دورا هاما في تحديد سعر التصدير، فقد يتحدد هذا السعر اعتمادا على مستندات الاستيراد مع استبعاد أو أضافة بعض العناصر والتي تشكل تخصيص التكاليف المشتركة عند الاستيراد أكثر من سلعة من بينها السلعة المدعى بإغراقها، كما قد نواجه بحالة أدعاء بالإغراق لسلع وسيطة تستخدم في صناعة منتج محلي، حيث تدخل المعلومات المحاسبية لتعديل سعر التصدير بالعوامل المشكلة لفروق بين القيمة العادية وسعر التصدير (المليجي، 2021: 503).

المبحث الثاني

أولاً. واقع الاغراق السلعي وطبيعته في العراق بعد عام 2003: إن سياسة الباب المفتوح في العراق التي سادت بعد عام 2003، أدت إلى سيادة ظاهرة اغراق الاسواق العراقية بسلع رديئة ورخيصة والتي تكون منافسة للسلع العراقية المماثلة سواء أكانت للقطاع الخاص أم العام من دون تدخل حكومي، وانتشار ظاهرة الفساد الاداري والمالي والتجاري (صخي، 2021: 8). إذ إن هذه السياسة غير مخطط لها مما أثرت بشكل كبير على اقتصاد العراق، إذ أنخفض كفاءة وفاعلية النظام الجمركي وبدأ تعطيله بعد هذا العام بقرار من سلطة الائتلاف بإيقاف العمل بقانون التعريفة الجمركية رقم 77 لسنة 1955 (شبيب، 2021: 30).

تجارة العراق قبل عام 2003 كانت تعاني من ضعف شديد وقلة أنواع البضائع، لأنها في ذلك الوقت كانت تحت الحظر التي فرضت عليها بموجب القرار المرقم (661) لعام 1990بسبب غزو العراق للكويت وشهدت الأعوام بعد 2003 ضعف التدخل الحكومي على العكس من ما كان عليه في السابق (المسعودي، 2021: 101)، هذا يدل على أن الاقتصاد العراقي واجها تحديات وصعوبات كبيرة نتيجة لسوء أدارة الاقتصاد والسياسة الاقتصادية الخاطئة، التي عملت مجتمعة على تدمير البنى التحتية واستنزاف الموارد وتخلف قطاعات الاقتصاد، إذ تميز الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 بهيمنة القطاع النفطي، إذ تجاوز نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي (54%) مقارنة بقطاعات الاقتصاد الاخرى ولاسيما الانتاجية منها إذ لم يتجاوز القطاع الزراعي (14.7%) والقطاع الصناعي (4.6%) لذا يجب التأكيد على استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة الاستخدام الأمثل بالاتجاه الذي يساعد على تنمية قطاعات الاقتصاد المختلفة وخصوصا إيرادات القطاع النفطي التي تحتل المركز الأول في الايرادات التي تحصل عليها الدولة في تنمية وتطوير باقي القطاعات الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي، وتصميم سياسة تعمل على دعم متطلبات زيادة النمو الاقتصادي والتشغيل من خلال آلية السوق، وتطوير مؤسساتها وتشجيع القطاع الخاص على زيادة الانتاج والاستثمار في كافة القطاعات، وتهيئة مناخ استثماري لجذب وتحفيز الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي (عواد، 2015: 54).

ثانياً. أجمالي الاستيرادات العراقية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020): تمثل الاستيرادات تسرب جزء من الدخل وسحبا لقوة شرائية من تيار الانفاق في الداخل إلى تيار الإنفاق في الخارج، إذ تمثل السلع والخدمات المنتجة خارجيا والمستهلكة داخليا، تعمل الاستيرادات على زيادة التنمية الاقتصادية في حال تزويدها قطاع الانتاج المحلي بالمواد الاولية والسلع الوسيطة والمكائن والمعدات والأجهزة الكهربائية التي تعمل على زيادة كفاءة الانتاج والمنافسة، وعلى الرغم من أن الاستيرادات تمثل تسربا من تيار الدخل، إلا أنها في هذه الحالة يمكن أن تعد حقا بالنظر إلى الآثار البعيدة المدى على القطاع الانتاجي (لجلاج، 2012: 31).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (2): 354-378
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.2.19

جدول (1): نسب مساهمة الاستيرادات الكلية في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020) (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الاستيرادات الكلية	الاهمية النسبية للاستيرادات الكلية على GDP%
2004	532353358	20279.80	58.14
2005	73533598	27345.90	47.01
2006	95587954	26261.70	33.78
2007	111455813	29020.00	22.02
2008	157026061	29020.00	26.60
2009	130643200	29020.00	37.00
2010	162064565	25791.53	32.19
2011	217327107	25791.53	25.74
2012	254225490	25791.53	27.06
2013	2735587529	33383.70	25.29
2014	266332655	37064.50	23.28
2015	194680971	41664.00	23.81
2016	196924141	48595.00	20.48
2017	225722375	31582.90	20.33
2018	226564434	32572.80	21.35
2019	549876223	24803.80	24.90
2020	509501126	18390.70	28.86

الجدول من عمل الباحثتان بالاعتماد على

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

يوضح الجدول أعلاه مدى اعتماد البلد على الخارج لتلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات إذ يمثل نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي مؤشر يعكس الانكماش الاقتصادي للبلد على العالم الخارجي في حالة زيادة الاستيرادات عن (20%) من GDP ويمكن حساب هذا المؤشر بالمعادلة الآتية:

❖ **نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي** $= \frac{\text{الاستيرادات الاجمالية}}{\text{الناتج المحلي الاجالي}} * 100$

نلاحظ من الجدول رقم (1) أن نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي متذبذبة طول مدة الدراسة إذ بلغت هذه النسبة من عام (2004 إلى 2008) حوالي (58.14%) لعام 2004 وفي عام 2008 حوالي (26.60) وهذا يدل على مدى اعتمادية الأسواق الداخلية على الأسواق الخارجية في توفير معظم احتياجاتها الأساسية المختلفة، وذلك بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الذي يعاني من تخلف قوى الإنتاج وكذلك عدم مواكبة التطورات التقنية في الأساليب الإنتاجية (المسعودي، 2021: 91)، كما تبين لنا عند تحليل الجدول أن النسب مرتفعة بسبب أن الاقتصاد العراقي قد أنكشف على العالم الخارجي لتلبية الطلب الداخلي، إذ إن الناتج المحلي أنخفض بعد عام 2003 بسبب الحرب واحتلال العراق وما خلفه من أعمال السلب والنهب وتخريب للمؤسسات الانتاجية (سلمان، 2015: 71). تراجعت هذه النسب في عامي (2006-2007) إذا كانت النسب لعام 2006 حوالي (22.02%) ولعام 2007 (26.60%) بسبب ما شهدته البلاد من تدهور للأوضاع الامنية ثم عاودت الارتفاع في عامي (2008-2010) حيث بلغت في عام 2008 حوالي (37.00) ولعام 2010 حوالي (32.19%) بسبب تحسن الاوضاع وانخفاض أسعار السلع المستوردة وزيادة

الاجور. خلال الاعوام هذه (2014-2015-2016-2017) انخفضت النسب إذ بلغت حوالي (23.28%، 23.8%، 20.48%، 20.33%) على التوالي بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراجع الايرادات أما في عام (2018-2019) أنخفض هذا المؤشر وسجل في عام 2019 حوالي ما نسبته (21.35%) ولعام 2019 حوالي ما نسبته (24.90%) بسبب السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية والصناعية، أما في عام (2020) أنفضت هذه النسبة حيث بلغت حوالي (28.86%) سبب الانخفاض هو تفشي جائحة كورونا (المسعودي، 2021: 87).

ثالثاً. أجمالي الانتاج الزراعي ونسب مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020):

تختلف نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي من دولة إلى أخرى، وهذ يرجع إلى حسب الأهمية التي يوليها هذا القطاع ومدى السعي في تطوره وبين حقيقة النمو الاقتصادي لأي بلد، لو أستعرضنا تاريخيا القطاع الزراعي في العراق، طوال العقود الماضية لم تكن له سياسة واضحة وخاصة بعد انقلاب في عام 1958 إذا كان قطاع الزراعة يتصدر الموازنة الاستثمارية في العراق ضمن خطط برامج مجلس الاعمار الذي أنشئ عام 1950، لقد وضع مجل الاعمار خطط خمسية من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي وقد كان القطاع الزراعي النصيب الأكبر من التخصصات الاستثمارية إذ بلغت حوالي (34.4%)، أما خلال عقد التسعينات في زمن العقوبات الدولية شهدت الزراعة اهتماما متميزا، نظرا للحاجة الضرورية إلى أنتاج الغذاء وسد العجز فيه جراء غلق الحدود (حسين وآخرون، 2019: 437-440). أما بعد عام 2003 تراجعت الزراعة بشكل لافت وكبير وأدى إلى تخلف القطاع الزراعي وترك الأرض وتزايد الهجرة في الريق إلى المدينة بسبب زيادة العوائد النفطية وارتفاع أسعار برميل النفط (عبد الحسين، وآخرون، 2019: 56).

جدول (2): نسبة مساهمة الانتاج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2020)
(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الانتاج الزراعي	الاهمية النسبية للإنتاج الزراعي الى الناتج المحلي الاجمالي%
2004	532353358	3693768	6.94
2005	73533598	5064158	6.89
2006	95587954	5568986	5.83
2007	111455813	5494212	4.93
2008	157026061	6042018	3.85
2009	130643200	6832552	5.20
2010	162064565	8366232	5.24
2011	217327107	9918317	3.18
2012	254225490	484949	4.12
2013	2735587529	13045857	4.77
2014	266332655	13128623	4.93
2015	194680971	8160770	4.19
2016	196924141	7832047	3.94
2017	225722375	6598385	2.98
2018	226564434	4897590	1.92
2019	549876223	4687940	3.60
2020	509501126	3012789	5.89

الجدول من عمل الباحثتان بالاعتماد على جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية

من الجدول أعلاه سجلت الأهمية النسبية للإنتاج الزراعي بالنسبة للناتج المحلي خلال الأعوام 2004، 2005، 2006، 2007، حوالي ما نسبته (6.94، 6.89، 5.83، 4.93%) على التوالي، وهي أعلى نسبة مساهمة ولكن هذه النسبة انخفضت في عام 2008 حتى بلغت حوالي (3.85%) والسبب يعود الى الاعتماد على الاستيرادات وعدم الاستثمار في القطاع الزراعي، كما إن زيادة سكان العراق إذ بلغت 31 مليون نسمة عام 2008، أما في عامي 2009،2010 ارتفعت هذه النسبة ما حوالي (5.20، 5.24%) وهذا يعود إلى أن الحكومة قامت بتسعيرة مجزية للمحاصيل الزراعية ساهمت هذه التسعيرة في أقبال الكثير من المزارعين على الزراعة، في عام 2011 انخفضت هذه النسبة حيث بلغت حوالي (3.18%) تعرض العراق لظروف الجفاف وانعكس ذلك على الموارد الطبيعية المتاحة من مياه وأراضي صالحة للزراعة (حسن، 2023: 36)، في الأعوام 2012، 2013، 2014، 2015 ارتفعت هذه النسبة حي بلغت حوالي (4.12، 4.77، 4.93، 4،19%) على التوالي، أما في السنوات الاخيرة 2016، 2017، 2018، 2019 انخفضت هذه النسبة حوالي (1.922.98، 3.94%) على التوالي بسبب أن المصرف الزراعي والمصارف التجارية تمول الفلاحين بالقروض مقابل أسعار فائدة تتراوح من (18-21%) إذ يقوم المزارع بشراء مستلزمات الانتاج لمشروعه الزراعي، لم تسهم هذه الطريقة في تحسين الأداء بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وقصور الآليات المنتجة في الاقراض (صخي، 2021: 82).

المبحث الثالث

قياس أثر الاغراق السلعي على قطاع الانتاج الزراعي في العراق للمدة (2004-2020)

في هذا الجزء من الدراسة سيتم بناء نموذج لتقدير العلاقة بين الناتج المحلي الزراعي الذي يمثل المتغير التابع داخل النموذج، وبعض المتغيرات المستقلة (الاستيرادات الغذائية، الاستيرادات الزراعية، الاستيرادات الاجمالية) التي يتوقع أن تسهم في تفسير سلوك دالة الانتاج الزراعي في العراق خلال المدة (2004-2020)، وتم الاعتماد على الأدبيات السابقة في المجال الاغراق السلعي وأثرها على قطاع الانتاج الزراعي، والتي تمثلها النظرية الاقتصادية، من أجل تحديد نوع واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة.

أولاً. توصيف متغيرات النموذج المستخدم في الدراسة: تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات لدراسة أثر الاغراق السلعي على قطاع الانتاج الزراعي في العراق للمدة (2004-2020)، وذلك من أجل تحديد وتقدير طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة وكالآتي:

1. وصف المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

سيتم التعبير عن المتغيرات بالشكل الآتي:

أ. **متغير تابع:**

- **ناتج المحلي الزراعي**، يرمز له اختصارا بالرمز(y).

ب. **متغيرات مستقلة:**

- الاستيرادات الغذائية، ويرمز له اختصاراً بالرمز(X1).
- الاستيرادات الزراعية (X2).
- الاستيرادات الكلية (X3).

2. مصادر جمع البيانات

وقد غطت الدراسة بيانات نصف سنوية لسلسلة الزمنية للمدة (2004-2020) بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية الرسمية من وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء.

ثانياً. تقدير وتحليل النموذج القياسي.

1. ملخص نتائج الاستقرارية: تم اختبار استقرارية متغيرات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.12 وذلك من خلال اختبار (فليبس بيرون) (PP) من اجل معرفة هل أن المتغيرات مستقرة (ساكنة) ام غير مستقرة (غير ساكنة) اي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على المخرجات الآتية:

جدول (3): نتائج الاستقرارية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة للمدة (2004-2020) حسب اختبار فليبس بيرون (PP)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
	At Level				
		Y	X1	X2	X3
With Constant	t-Statistic	-3.2884	-1.9722	1.2630	-1.8375
	Prob.	0.0332	0.2982	0.9983	0.3595
		**	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.0531	-2.0915	-1.0014	-1.1187
	Prob.	0.1495	0.5409	0.9366	0.9179
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.0423	-1.2969	2.6100	-0.4096
	Prob.	0.2549	0.1779	0.9976	0.5322
		n0	n0	n0	n0
	At First Difference				
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)
With Constant	t-Statistic	-3.5803	-4.2461	-4.4210	-4.4434
	Prob.	0.0088	0.0012	0.0007	0.0006
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.1531	-4.1959	-4.7858	-4.6683
	Prob.	0.0087	0.0077	0.0013	0.0019
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.6096	-4.2765	-4.0244	-4.4872
	Prob.	0.0005	0.0000	0.0001	0.0000
		***	***	***	***
Notes:					
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant					
b: Lag Length based on SIC					
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:					
Dr. Imadeddin AlMosabbeh					
College of Business and Economics					
Qassim University-KSA					

المصدر: من عمل الباحثتان بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

يلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (3) أنه حسب اختبار فليبس بيرون (PP) لإستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة المتغير الناتج المحلي الزراعي (Y) مستقرة عند المستوى. أما

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.2.19

بالنسبة للمتغيرات (الاستيرادات الغذائية X1، الاستيرادات الزراعية X2، الاستيرادات الاجمالية X3). فأنها لا تعطي درجة سكون متطابقة في المستوى، أي إنها تحتوي على جذر الوحدة وأنها تصبح متطابقة بعد اخذ الفرق الاول لها. الأمر الذي يشير إلى أنها متكاملة من الدرجة الأولى لذلك سنستخدم طريقة (ARDL). نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة.

2. **تقدير انموذج الدراسة باستخدام الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):** يعد انموذج (ARDL) من أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي تم استعمالها في الأعوام الأخيرة بشكل واسع في الدراسات القياسية، إذ يقدم هذا الانموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنيا (المتخلفة زمنيا) كمتغيرات مستقلة في الانموذج تمثل تقدير انموذج بالخطوة الأولى بعد اختبار الاستقرارية لسلاسل الزمنية المتغيرات الدراسة هي تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لناتج المحلي الزراعي في العراق. وبعد اجراء عملية تقدير الانموذج حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول:

جدول (4): ملخص نتائج تقدير (ARDL) للأنموذج الدراسة للمدة (2004-2020)

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Date: 10/03/22 Time: 23:21				
Sample (adjusted): 2004Q3 2020Q4				
Included observations: 66 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): DX1 DX2 DX3				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 500				
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	1.517491	0.112538	13.48429	0.0000
Y(-2)	-0.508842	0.115282	-4.413881	0.0000
DX1	-150.6115	44.56459	-3.379623	0.0014
DX1(-1)	227.1182	80.95432	2.805510	0.0070
DX1(-2)	-82.54176	50.57728	-1.631993	0.1085
DX2	-574.8670	77.11995	-7.454194	0.0000
DX2(-1)	825.5356	148.7737	5.548936	0.0000
DX2(-2)	-263.6516	99.03576	-2.662185	0.0102
DX3	-55.81799	17.67760	-3.157555	0.0026
DX3(-1)	86.23845	29.35462	2.937815	0.0049
DX3(-2)	-33.63698	17.10443	-1.966565	0.0544
C	180368.8	146031.7	1.235135	0.2221
R-squared	0.996150	Mean dependent var		7345922.
Adjusted R-squared	0.995366	S.D. dependent var		2917781.
S.E. of regression	198621.8	Akaike info criterion		27.39916
Sum squared resid	2.13E+12	Schwarz criterion		27.79728
Log likelihood	-892.1722	Hannan-Quinn criter.		27.55647
F-statistic	1270.274	Durbin-Watson stat		2.088011
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من عمل الباحثتان بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

يلاحظ من الجدول رقم (4) أعلاه ما يأتي:

- ❖ يتضح من خلال نتائج تقدير انموذج (ARDL) أن القدرة التفسيرية من خلال معامل التحديد المصحح للأنموذج المقدر (Adjusted R-squared=0.995) أي إن المتغيرات التفسيرية في هذا الانموذج تفسر 99% من التغيرات في المتغير الناتج المحلي الزراعي في العراق، وأن 1% من التغيرات ترجع إلى الاخطاء في التوصيف أو أخطاء خارج النموذج المتمثل بالمتغير العشوائي.
- ❖ الانموذج معنوي من خلال اختبار F، حيث بلغت قيمة F المحتسبة (1270.274) وهي معنوية وذات احتمالية بلغت Prob F-statistic=0.000000 أي إن الانموذج المقدر معنوي بشكل جوهري ومن ثم نرفض فرضية العدم (H0: b=0) ونقبل الفرضية البديلة (H1: b≠0).
- ❖ قيمة إحصائية Durbin-Watson stat والتي بلغت (2.08)، وهي قيمة قريبة من (2)، مما يعني أن هذا الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين القيم المتتالية للمتغير العشوائي وعليه ستقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وترفض الفرضية البديلة.
- ❖ من خلال معطيات الجدول رقم (2) أعلاه فأنه وفقا لمعيار فترة الابطاءAIC فأن رتب الانموذج هو ARDL.(2 ,2 ,2 ,2)

ثالثاً. اختبار الحدود: تمثل الخطوة التي تليها هي اختبار وجود علاقة تكامل مشترك اي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في الجدول الآتي.

جدول (5): اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر للناتج المحلي الزراعي

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	18.87155	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	55		Finite Sample: n=55	
		10%	2.508	3.356
		5%	2.982	3.942
		1%	4.118	5.2

المصدر: من عمل الباحثتان بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

من الجدول رقم (5) الذي يوضح نتائج اختبار الحدود (F-Bounds Test) يتبين أن قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت (18.87155) وهي أكبر من القيمة الجدولية الصغرى البالغة (2.37) والقيمة الكبرى البالغة (3.2) عند مستوى معنوية 10% ومن ثم هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الزراعي والاستيرادات الغذائية والاستيرادات الزراعية والاستيرادات الاجمالية، وسيتم رفض فرضية العدم التي هي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل، وتقبل

الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الدراسة خلال المدة (2004-2020).

رابعاً. أجراء الاختبارات التشخيصية (اختبارات جودة الانموذج المقدر): بعد أن تم التقدير معلمات الانموذج للعلاقة في الاجل الطويل وللتأكد من جودة الانموذج المقدر المستخدم في هذه الدراسة يجب اجراء الاختبارات جودة الانموذج قياسيا كالآتي:

أ. اختبار عدم ثبات التباين:

جدول (6): نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.667239	Prob. F(11,54)	0.7625
Obs*R-squared	7.897273	Prob. Chi-Square(11)	0.7225
Scaled explained SS	34.50710	Prob. Chi-Square(11)	0.0003

المصدر: من عمل الباحثتان بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

ينبين من خلال معطيات الجدول رقم (6) أن الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة (عدم تجانس التباين) وذلك من خلال المؤشرات الاحصائية التي كانت غير معنوية ومن ثم فأن تباين الأخطاء متجانس حيث بلغت قيمة (0.667239)= F وهي ذات دلالة إحصائية أكبر من 0.05 حيث بلغت (Prob=0.7625).

ب. اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي.

جدول (7): اختبار LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.224915	Prob. F (2,52)	0.7994
Obs*R-squared	0.566041	Prob. Chi-Square (2)	0.7535

المصدر: من عمل الباحثتان بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

يتبين من معطيات الجدول رقم (7) أن الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة (الارتباط الذاتي التسلسلي) بين القيم المتتالية للمتغير العشوائي Ui ويتضح ذلك من خلال قيم المؤشرات الاحصائية التي كانت غير معنوية وان=F 0.224915) وهي ذات دلالة إحصائية أكبر من 0.05 حيث بلغت (Prob=0.7994).

ج. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج: من أجل اختبار استقرارية الهيكلية للأنموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (CUSUM,CUSUM Squares) الموضحة بالشكل الآتي.

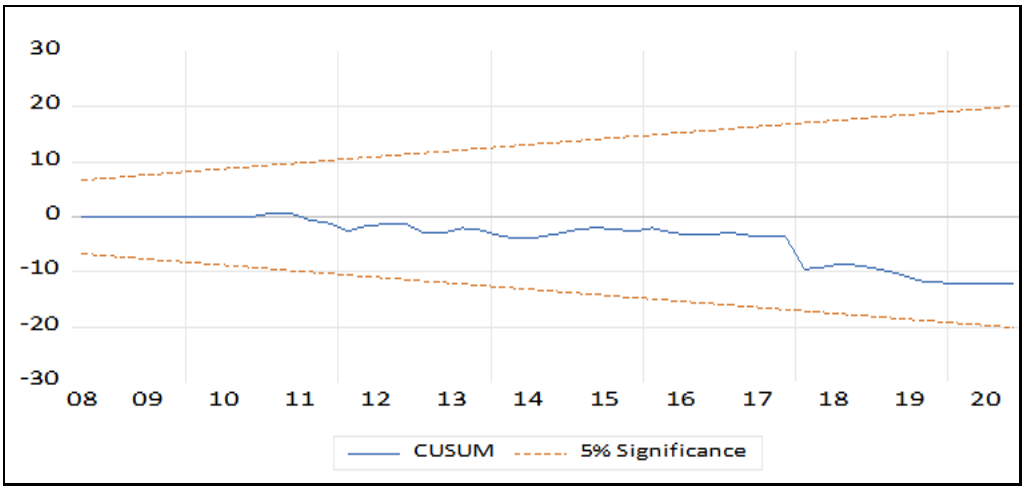

شكل (1): الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر وفق اختبار المجموع التراكمي (CUSUM)

المصدر: من عمل الباحثتان بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

يلاحظ أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة للانموذج الدراسة.

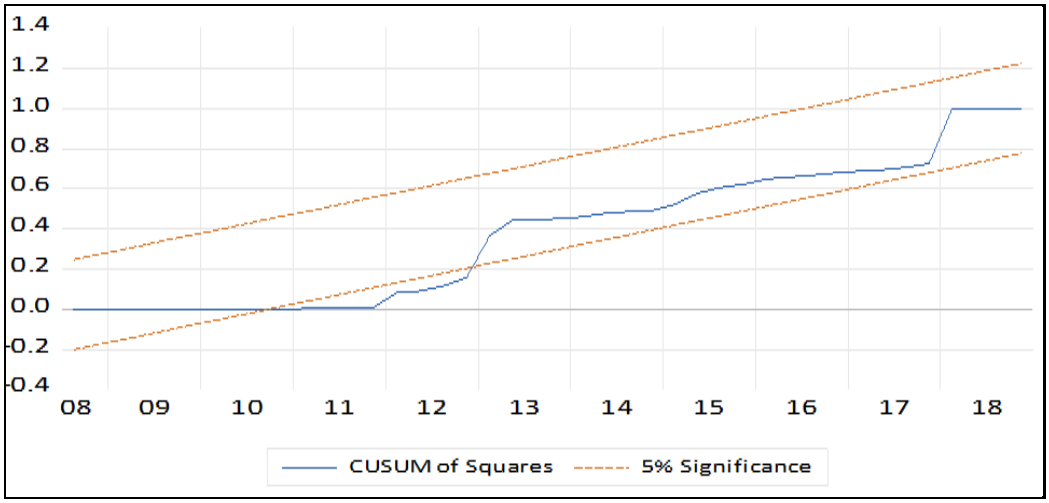

شكل (2): الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر وفق اختبار المجموع التراكمي (CUSUM Squares)

المصدر: من عمل الباحثتان بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

يلاحظ أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة للأنموذج الدراسة.

خامسا: تقدير معالم الأجلين القصير والطويلة ومعلمة تصحيح الخطأ.

بعد اختبارات التشخيصية (جودة النموذج المقدر) واستقرارية الانموذج ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الزراعي والاستيرادات الغذائية والاستيرادات الزراعية والاستيرادات الاجمالية) سيتم تقدير معلمات الأجل القصير (انموذج تصحيح الخطأ) (Error Correction Regression) والأجل الطويل وفق أسلوب ARDL.

جدول (8): نتائج انموذج تصحيح الخطأ Error Correction Regression

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(Y)				
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 10/04/22 Time: 00:16				
Sample: 2004Q1 2020Q4				
Included observations: 66				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	0.508842	0.110501	4.604856	0.0000
D(X1)	-150.6115	39.10794	-3.851174	0.0003
D(X1(-1))	82.54176	42.28676	1.951953	0.0561
D(X2)	-574.8670	69.52484	-8.268512	0.0000
D(X2(-1))	263.6516	89.44930	2.947497	0.0047
D(X3)	-55.81799	15.63167	-3.570827	0.0008
D(X3(-1))	33.63698	15.33124	2.194016	0.0326
CointEq(-1)*	-0.008650	0.002869	-3.014370	0.0039
R-squared	0.889443	Mean dependent var		-21687.75
Adjusted R-squared	0.876099	S.D. dependent var		544468.9
S.E. of regression	191650.4	Akaike info criterion		27.27795
Sum squared resid	2.13E+12	Schwarz criterion		27.54336
Log likelihood	-892.1722	Hannan-Quinn criter.		27.38282
Durbin-Watson stat	2.088011			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: من عمل الباحثتان بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

يلاحظ من الجدول رقم (8) ما يأتي:

❖ ان معلمة الاجل القصير للمتغير المستقل الاستيرادات الغذائية (x1) يؤثر بشكل عكسي على المتغير التابع الناتج المحلي الزراعي (y) وكانت معنوية عند مستوى 1%، حيث أن زيادة المتغير المستقل (الاستيرادات الغذائية) بمقدار وحدة واحدة فأن الناتج المحلي الزراعي ينخفض بمقدار الميل البالغ (-150.6115)، وهذا مطابق مع منطوق النظرية الاقتصادية ومن ثم فأن الاستيرادات الغذائية يرتبط بشكل مباشر بالناتج المحلي الزراعي في العراق ويتضح أنه هنالك الاغراق السلعي.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (2): 354-378
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.68.2.19

- إن المتغير المستقل الاستيرادات الزراعية (X2) يؤثر بشكل عكسي على المتغير التابع الناتج المحلي الزراعي (y) وكانت معنوية عند مستوى 1%، حيث أن زيادة المتغير المستقل (الاستيرادات الزراعية) بمقدار وحدة واحدة فأن الناتج المحلي الزراعي ينخفض بمقدار الميل البالغ (-574.8670)، وهذا مطابق مع منطوق النظرية الاقتصادية ومن ثم فأن الاستيرادات الزراعية يرتبط بشكل مباشر بالناتج المحلي الزراعي في العراق أنه هنالك الاغراق السلعي التي يؤثر بشكل كبير على الانتاج قطاع الزراعي.
- وإن المتغير المستقل الاستيرادات الاجمالية (x3) يؤثر بشكل عكسي على المتغير التابع الناتج المحلي الزراعي (y) وكانت معنوية عند مستوى 1%، حيث أن زيادة المتغير المستقل (الاستيرادات الزراعية) بمقدار وحدة واحدة فأن الناتج المحلي الزراعي ينخفض بمقدار الميل البالغ (-55.81799)، وهذا مطابق مع منطوق النظرية الاقتصادية وبالتالي فأن الاستيرادات الاجمالية ترتبط بشكل مباشر بالناتج المحلي الزراعي.
- يلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ أو سرعة التكيف بلغت (-0.008650) وهي معنوية عند مستوى 1% حيث بلغت قيمة الاحصائية (Prob=0.0039) أي إن الانحرافات في الأجل القصير تصحح بنسبة (0.8%.) عبر وحدة الزمن وهي ربع سنة واحدة.

جدول (9): نتائج العلاقة طويلة الأجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(Y)				
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 10/04/22 Time: 00:45				
Sample: 2004Q1 2020Q4				
Included observations: 66				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	180368.8	146031.7	1.235135	0.2221
Y(-1)*	0.008650	0.012877	0.671713	0.5046
X1(-1)	-6.035069	14.51697	-0.415725	0.6793
X2(-1)	-12.98303	8.482294	-1.530604	0.1317
X3(-1)	-3.216516	6.043159	-0.532257	0.5967
D(Y(-1))	0.508842	0.115282	4.413881	0.0000
D(X1)	-150.6115	44.56459	-3.379623	0.0014
D(X1(-1))	82.54176	50.57728	1.631993	0.1085
D(X2)	-574.8670	77.11995	-7.454194	0.0000
D(X2(-1))	263.6516	99.03576	2.662185	0.0102
D(X3)	-55.81799	17.67760	-3.157555	0.0026
D(X3(-1))	33.63698	17.10443	1.966565	0.0544
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: من عمل الباحثتان بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

أما بالنسبة للعلاقة طويلة الأجل فيلاحظ أن المتغير (الاستيرادات الغذائية x1) توثر بشكل معنوية في الأجل الطويل على المتغير التابع الناتج المحلي الزراعي وذات تأثير عكسي معنوي عند مستوى 1%، في حين كانت معلمة المتغير المستقل (الاستيرادات الزراعية x2) معنوية في الأجل الطويل وذات تأثير عكسي معنوي عند مستوى 1%، كما أن معلمة المتغير المستقل (الاستيرادات الاجمالية X3) معنوية في الأجل الطويل وذات تأثير عكسي معنوي عند مستوى 1%، وبالنسبة للحد الثابت فأنه ذلك دلالة غير معنوية.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

1. إن ظاهرة الاغراق لها آثار سلبية على الاقتصاد العراقي، وتؤثر على المستوى المعيشي إذ تشكل عاملا جوهريا في أضعاف المنافسة والقضاء على الصناعة الوطنية.
2. عدم توفر مستلزمات الانتاج الزراعية من بذور وأغطية بلاستيكية ومواد مكافحة للإمراض مما جعل المزارع العراقي ضحية الاغراق لاستيراد سلع زراعية منتجة في دول الجوار.
3. تشجيع الانتاج المحلي، والعمل على الاستثمار في القطاع الزراعي عن طريق أدخال شركات أجنبية متطورة داخل البلد لتدخل عملية شراكة مع القطاع الخاص في الانتاج الزراعي للاستفادة من الامكانات التقنية الحديثة وتدريب العاملين في القطاع الزراعي.
4. أظهر اختبار فليبس يرون لاستقرارية السلاسل الزمنية بأن المتغيرات الدراسة مستقرة ولكن بمستويات مختلفة أذ إن السلاسل الزمنية لمتغير الناتج المحلي الزراعي يعطي درجة سكون متطابق في المستوى. والمتغيرات الاخرى (الاستيرادات الغذائية، الاستيرادات الزراعية، الاستيرادات الاجمالية) تحتوي على جذر الوحدة وإنها تصبح مستقرة عند الفرق الأول ومن ثم تم استخدام أسلوب (ARDL).
5. تشير نتائج القياسية أن المتغيرات التفسيرية الاستيرادات الغذائية، والاستيرادات الزراعية، والاستيرادات الكلية، تؤثر بشكل عكسي وذات معنوية احصائية على المتغير التابع الناتج المحلي الزراعي في الأجل القصير والأجل الطويل، ومن ثم فأن سياسة الاغراق السلعي تؤثر بشكل مباشر بالإنتاج قطاع الزراعي في العراق خلال مدة الدراسة.
6. أتضح إن إشارة معامل تصحيح الخطأ أو سرعة التكيف هي سالبة وذات معنوية احصائية أي هنالك علاقة توازنية تتجه من قصيرة الأجل نحو العلاقة توازنية طويلة الآجل ومن ثم العلاقة معنوية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الدراسة.

ثانياً. التوصيات:

1. فرض ضريبة عالية للسلع الغذائية المستوردة لتوفر الحماية الكافية للمنتجات الوطنية.
2. تقوية القاعدة القانونية في النظم والقوانين العراقية اللازمة لردع موردي السلع المغشوشة ذات الأسعار المتدنية التي ملئت الأسواق العراقية.
3. حماية المنتج المحلي من خلال تشريع قانون لوضع رسوم على المحاصيل الزراعية والمواد الغذائية المستوردة توضع في صندوق خاص لدعم المنتجين الزراعيين.
4. الرعاية الحكومية من أجل تحقيق نهوض وتطور بالقطاع الزراعي وتشديد السيطرة والرقابة على المنافذ الحدودية.
5. تقديم الدعم الحقيقي والنقدي من الحكومة للفلاح ورعايته وتوفير الأسمدة الكيماوية الحديثة والبذور الجيدة للفلاح.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. المجلات العلمية:

1. الصالح، قادري لطفي محمد، (2016)، أثر الاغراق على المنافسة في التجارة الدولية. جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع عشر.
2. عبد العظيم، عصام أحمد البدري، خليل، أمام علي، (2022)، تأثير الإغراق على الاقتصاد المصري وجهود مواجهته على الصعيدين المحلي والدولي _ دراسة تحليلية. جامعة دمياط، كلية التجارة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد الثالث، العدد الثاني.
3. البياتي، هدى مهدي، (2018)، ظاهرة الاغراق وأثرها على أنتاج الرز والقمح في العراق. جامعة كربلاء، قسم الاقتصاد، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 26، المجلد 7.
4. زيون، أمل أسمر، كاظم، فاضل عباس، (2014)، ظاهرة الاغراق السلعي وأثاره على الاقتصاد العراقي، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد4، العدد10.
5. داوود، غدير عياد، (2020)، أسباب الإغراق التجاري وانعكاساته في العراق، كلية الادارة والاقتصاد، قسم أقتصاديات أدارة الاستثمار والموارد، مجلة العلوم الانسانية والطبيعة، المجلد 1، العدد 6.
6. أبو صعيليك، موسى حامد، (2019)، حكم الاغراق الاقتصادي في الفقه الاسلامي (دراسة فقهية مقارنة)، جامعة ال البيت، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، المجلد 17 العدد1.
7. شبيب، عادل عبد الزهرة، (2021)، سمات الاقتصاد العراقي الراهن، من الموقع الالكتروني (https://docs google.com)، العدد 6876.
8. صالح، ربيع خلف، (2012)، حماية الصناعة التحويلية في العراق بين مكافحة الاغراق والسياسة التجارية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد37.
9. العناني، رضوان ربيع، (2016)، أتفاق مكافحة الإغراق في أطار منظمة التجارة العالمية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة الاسماعيلية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد الثاني، المجلد السابع.
10. عبد الرحمن، ماهر عزيز، جميل، وائل سالم، (2011)، تحليل واقع صناعات البتروكيماوية العراقية في ظل الاغراق السلعي للمدة (2004-2011)، جامعة المستنصرية- قسم الهندسة الكيماوية – الجامعة التكنلوجية، حولية المنتدى – المجلد1 العدد19.
11. المليجي، اماني محمد، (2021)، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ المنتجات المعرضة لظاهرة الإغراق _ دراسة تجريبية على الشركات الصناعية المصرية، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، المجلد3العدد1.
12. نعمة، نغم حسن، (2014)، سياسة الاغراق وسبل دعم وحماية الانتاج المحلي تطبيقات مختارة مع التركيز على العراق، جامعة النهرين كلية اقتصاديات الاعمال، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 10 العدد 30.
13. عثمان، سلمان، (2006)، مكافحة الاغراق ومنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية_ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد2.

14. كاظم، حسين جواد، (2011)، تحليل ظاهرة الاغراق السلعي وأثرها على التنمية الاقتصادية (مع أشارة خاصة الى الاقتصاد العراقي) جامعة البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 7 العدد27.
15. غناوي، أحمد عدنان، (2012)، الاغراق وتحدياته في نطاق منظمة التجارة العالمية نماذج لسلع زراعية مختارة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد18، العدد 66.
16. عبد العظيم، عصام احمد البدري، خليل، امام علي، (2022)، تأثير الاغراق على الاقتصاد المصري وجهود مواجهته على الصعيدين المحلي والدولي، جامعة دمياط، كلية التجارة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد3، العدد2.
17. لجلاج، صلاح زوير، (2014)، واقع ومشكلات تطور قطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة (2003_2012)، مجلة دنانير، الجامعة العراقية، المجلد (1)، العدد6.
18. عواد، خالد روكان، (2015)، الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 التجربة والتحديات، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد- فلوجة، مجلة، (Zanco) للعلوم الانسانية، المجلد19، العدد61.
19. سلمان، هيثم عبدالله، (2015)، علاقة النمو بالإصلاح الاقتصادي في العراق بعد 2003، مركز دراسات البصرة، مجلد21، العدد81.
20. عبد الحسين، علي جابر وآخرون، (2019)، تقدير وتحليل أثر نسبة مساهمة القطاع النفطي والزراعي في الناتج المحلي في العراق للمدة (1990-2016)، مجلة مركز دراسات_ الكوفة، العدد1، المجلد 55.
21. زبون، امل اسمر، (2014)، كاظم، فاضل عباس، ظاهرة الاغراق السلعي واثاره الاقتصادية على الاقتصاد العراق، جامعة بغداد، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، محلد (4)، العدد (10).
22. صخي، رقية عبدالهادي، (2021)، صكب، أنور محسن، قياس أثر الاغراق السلعي على الامن الغذائي في العراق للمدة (2004-2018)، الجامعة المستنصرية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد (130).
23. الجرف، منى طعيمة، الاغراق في إطار التجارة العالمية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية، الاتفاقية منظمة التجارة العالمية.
24. نسيمة، عطار، (2016)، مفهوم الاغراق السلعي وآلية مكافحته في إطار منظمة التجارة العالمية، İstanbul Medeniyet Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi، المجلد (76)، العدد (156).

ب. الرسائل والاطروحات العلمية:

1. علي، وسام محمد الحاج، (2022)، الاغراق التجاري في ضوء التشريع القطري والاتفاقيات الدولية، رسالة ماجستير _ كلية القانون، جامعة قطر.
2. الغزو، أسراء حسام محمود، (2014) حماية المنافسة المشروعة من الاغراق في ضوء التشريع الاردني "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، جامعة الاردن، كلية القانون.
3. حسين، أحمد خليل، (2021)، واقع الانتاج الزراعي في ظل تأثير ظاهرة الاغراق، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد.

4. العيسوي، نسرين محمد أحمد، (2015)، الاغراق وآليات مكافحته بالتطبيق على السوق المصرية_ رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية التجارة.
5. لخضر، بن عطية، (2013)، الضمانات القانونية لمكافحة الاغراق في ظل المنظمة العالمية للتجارة، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلو السياسية، أطروحة لنيل شهادة الدكتورا في القانون العام.
6. رزيقة، بشور، (2021)، الاغراق الاقتصادي. جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلو السياسية، قسم الحقوق.
7. الحسناوي، جعفر بهلول جابر، (2013)، الابعاد السياسية الاقتصادية للاحتلال الامريكي للعراق وانعكاساتها على دول الجوار، رسالة ماجستير في العلوم السياسية العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة النهرين_ كلية العلوم السياسية_ قسم العلاقات الاقتصادية الدولية.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Aggarwal, Aradhna, (2020), The Anti-Dumping Agreement and Developing Countries: An Introduction, department of Business, Economics, University of Delhi, An Introduction – Oxford Scholar Ship.
2. Mavroidis Petros C. And Thomas J. Prusa, (2018), "Zeroing in on Targeted Dumping: Did the AB Hit in US-Washing Machines?", European University, Institute Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Global Governance Programme.
3. Felber Mayr and others, (2020)" The Trade Effects of Anti-dumping Duties Firm – Level Evidence from China " Ifo Institute – Leibniz Institute for Economic Research at The University of Munich, p.7208.
4. Irene and other, (2010), "Adjusting to trade- policy changes in export markets Evidence from U.S. Anti – Dumping Duties on Viet name Catfish" World Bank, Nation Bureau of Economic Research (N B E R) University at Pompeu-Fabra, Department of Economic and Business, P.4990.
5. United Nation Conference on Trade and Development, (2001), "Anti-Dumping and" Countervailing Procedures- use or Abuse? Implication For Developing Countries" Untied Nation-New York and General p.9
6. Dadoosh, A., & Alomary, M., (2021), The impact of unfair trade practices on the Iraqi economy, price discrimination - dumping as a model. Akkad Journal of Multidisciplinary Studies, 2(1), 255-269.
7. Roman Serences" and Dagmar Kozelova, (2021), Dumping - Unfair Trade Practice, SHS Web of Conferences 92, 06033, https://doi.org/10.1051/shsconf/20219206033.